بهدف تعزيز التعاون في مجالات الطاقة وبناء القدرات المحلية

«الكهرباء» العراقية و«جنرال إلكتريك» توقعان «وثيقة مبادئ»

تحت رعاية رئيس الوزراء العراقي، المهندس محمد شياع السوداني، وقعت كل من وزارة الكهرباء العراقية وشركة جنرال إلكتريك وثيقة مبادئ لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة وتوسيع الجهود للتحول نحو طاقة كهربائية أكثر استدامة وملاءمة للبيئة وتعزيز القدرات وبناء الكفاءات المحلية.

وتأتي المبادرة في إطار التزام الطرفين لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في العراق، وتهدف إلى استكشاف فرص جديدة لزيادة الإنتاج عبر إنشاء محطات توليد جديدة وتوسيع قدرات المحطات القائمة، وصيانة البنية التحتية لتوليد ونقل الطاقة وإعادة تأهيلها لضمان استقرار الإمدادات، وإنشاء محطات فرعية جديدة لتحسين كفاءة شبكة الكهرباء في مختلف المحافظات، وتعزيز الربط بين الشبكتين الأردنية والعراقية، والمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية الصادرة عن قطاع الطاقة في البلاد، بالإضافة إلى العمل المشترك لتعزيز القدرات وتطوير الكفاءات المحلية من خلال إنشاء مركز للتميز مع وحدة مراقبة وتشخيص للوحدات التوليدية التابعة للوزارة، بالإضافة إلى إنشاء مركز تدريب لموظفيها.

وقع على وثيقة مبادئ التعاون المهندس زياد علي فاضل، وزير الكهرباء العراقي؛ وجوزيف أنيس، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة "جنرال إلكتريك لطاقة الغاز" في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا؛ وذلك بحضور سعادة السفيرة الأميركية لدى العراق، ألينا رومانوفسكي.

وبهذه المناسبة، قال المهندس زياد علي فاضل: "تطوير البنية التحتية للكهرباء وتحقيق أمن الطاقة أولويات رئيسية للوزارة، ونعمل بشكل حثيث على سد النقص الحالي في إمدادات الكهرباء في جميع أنحاء العراق، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق، تستند الوثيقة الجديدة إلى تعاوننا السابق مع جنرال إلكتريك والنتائج التي تم تحقيقها، وتشمل أيضاً تعزيز القدرات وتطوير الكفاءات ووتوفير طاقة مستدامة عالية الموثوقية بتكلفة منخفضة".

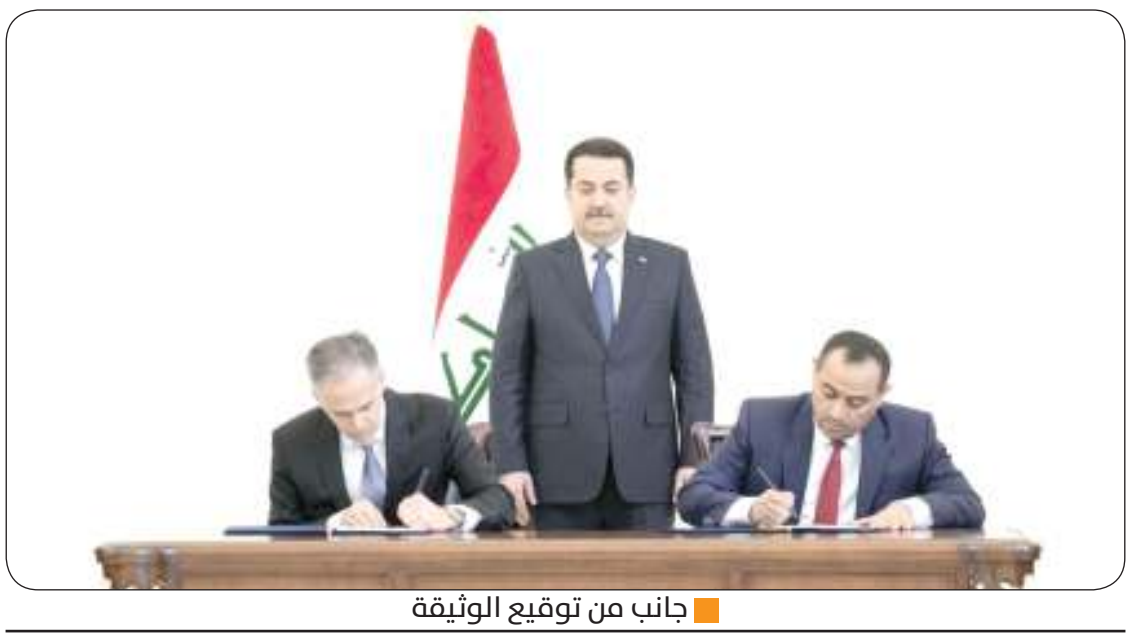
جانب من توقيع الوثيقة

وقال جوزيف أنيس: "تشكل الوثيقة امتداداً لتعاوننا المستمر مع وزارة الكهرباء، وتعكس رؤيتها لحفز التغيير الإيجابي من خلال تطوير بنية تحتية مستدامة عالية الموثوقية لقطاع الطاقة، وخصوصاً أن تعزيز البنية التحتية لقطاع الطاقة العراقي لا يسهم في تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة فحسب، بل يشكل أيضاً نقطة انطلاق لتحقيق النمو الاقتصادي" وأكد أن "جنرال إلكتريك دعمت مساعي الشعب العراقي في تطوير قطاع الطاقة على مدى أكثر من 50 عاماً. وأضفنا ما يصل إلى 19 جيجاوات من القدرة الإنتاجية في البلاد خلال أكثر من عقد بقليل، وكنا من أوائل الشركات التي أعادت تأهيل محطات توليد الطاقة في المناطق المحررة، وساعدنا الحكومة العراقية في تأمين ما يزيد على 2.4 مليار دولار لتمويل مشاريع الطاقة منذ عام 2015. وتؤكد وثيقة مبادئ التعاون الجديدة التزامنا المستمر بتقديم نتائج فعّالة تدفع عجلة التقدم في مختلف مناطق العراق، وتساعد في بناء قدراته المحلية".

وفي عام 2021، أعلنت جنرال إلكتريك عن خطة شاملة لتحول الطاقة في العراق، وتضم الخطة عدة مبادرات استراتيجية مقترحة لدعم الانتقال إلى استخدام مصادر طاقة أنظف، ومواصلة تعزيز قدرات العاملين في مجال الطاقة من العراقيين. وتشمل المبادرات استخدام الغاز المصاحب لإنتاج النفط في توليد الكهرباء وتحويل محطات الطاقة الحالية التي تعمل بنظام الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة، مما يسهم في تعزيز كفاءتها وتحقيق وفورات كبيرة في الوقود، وخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى تنفيذ حلول احتجاز الكربون واستخدام الهيدروجين وقوداً لمحطات الطاقة وصولاً إلى تحقيق الحياد المناخي على المدى الطويل. ويؤمن تنفيذ هذه المبادرات الطاقة المستقرة والمستدامة للمزيد من المناطق ويخلق آلاف الوظائف للشعب العراقي ويحفز نمو الاقتصاد المحلي بفتح الفرص واسعة للشركات والموردين المحليين.

وبالإضافة إلى جهودها لتطوير البنية التحتية الوطنية الحيوية، تركز جنرال إلكتريك بشكل مستمر على مشاريع التنمية المجتمعية في العراق، حيث تعاونت الشركة خلال الفترة الماضية مع "كابيتا" لدعم ما يصل إلى 50 شركة متناهية الصغر تعود ملكيتها لمواطنين عراقيين عبر تقديم المنح والدورات التدريبية على التسويق ومزاولة الأعمال. وقدمت الشركة منحاً دراسية لطلاب كلية بغداد للأعمال. وتصل نسبة المواطنين العراقيين العاملين لدى الشركة في العراق إلى حوالي 95 %.

«غرفة أبوظبي» تبحث سبل التعاون «اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية»

أكد يوسف علي موسليام، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي على متانة العلاقات الإماراتية الهندية على مختلف المستويات؛ والتي نتج عنها توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال العام الماضي، وكان من أهم مستهدفاتها زيادة حجم التبادل التجاري بنسبة 120% من 45 مليار دولار إلى 100 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

جاء ذلك خلال اجتماع الأعمال الذي نظّمته غرفة أبوظبي في مقرها، مع وفد الأعمال من اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية، بحضور أعضاء مجلس إدارة غرفة أبوظبي كل من مسعود رحمة المحيربي أمين الصندوق، وسعيد غمران الرميثي نائب أمين الصندوق، ونور التميمي عضو الهيئة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي.

ومن الجانب الهندي ترأست دكتورة جافينا شادها مساعد أمين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية الوفد الهندي التجاري الذي زاد عدده عن 30 شركة تجارية، تمثل الشركات الخاصة العاملة في قطاعات الزراعة، والكيماويات، والمعدات الكهربائية، والأقمشة، والأدوية، والأغذية والمشروبات، والمعدات الرياضية والمواد الاستهلاكية وغيرها، إلى جانب حضور ومشاركة عدد من رجال الأعمال والمستثمرين وممثلي الشركات والمؤسسات في إمارة أبوظبي والهند.

جانب من الاجتماع

ولفت النائب الثاني لرئيس الغرفة إلى أن الشراكة الاقتصادية الإماراتية الهندية تمثل نموذجاً مهماً في خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية لدولة الإمارات القائمة على الصداقة والاحترام والتعاون، وترتكز إلى العديد من المشاريع والاتفاقيات الرامية لتعزيز التعاون في مختلف القطاعات الاستثمارية الحيوية وذات القيمة المضافة. مؤكداً بأن أرقام التبادل التجاري بين البلدين تؤكد أهمية الشراكة القائمة وآفاقها المستقبلية الواعدة، حيث تعتبر الهند الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات من حيث الصادرات غير النفطية، وتمثل 14% من إجمالي الصادرات على مستوى العالم. وفي العام 2021 وحده، وصل إجمالي حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين إلى 45 مليار دولار".

إستراتيجية غرفة أبوظبي

وشدد يوسف علي خلال كلمته على استعداد غرفة أبوظبي التام والمتواصل لتقديم الدعم للشركات الهندية لتمكينها من تحقيق النجاح في بيئة الأعمال بإمارة أبوظبي، بما ينسجم واستراتيجية الغرفة الجديدة التي تم الإعلان عنها مؤخراً والتي ستقوم الغرفة بموجبها بلعب دور محوري في دعم السياسات التجارية، وتعزيز العلاقات التجارية وتقديم الخدمات لأعضائها من الشركات المحلية والأجنبية القائمة أو الراغبة بتأسيس أعمالها في إمارة أبوظبي.

من جهتها، أكدت دكتورة جافينا شادها مساعد أمين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية على أهمية اجتماع الأعمال الذي اهتمت غرفة أبوظبي بتنظيمه، لما به من فرص مهمة تتيح مجالات التعارف بين ممثلي الشركات التجارية لدى الجانبين في أبوظبي والهند، واكتشاف مناخات الاستثمار المتوفرة، والتي تحقق العائد المرجو والمنفعة المشتركة للجميع، لاسيما وأن مجال الاستثمار وعقد المشاريع والشراكات ستكون ضمن إطار بنود الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند، التي شكلت بداية حقبة جديدة لمزيد من التقدم والازدهار لشعبي البلدين الصديقين. معربة عن تقديرها للدور الفاعل لغرفة أبوظبي وما تقدمه من إسهامات بارزة في سبيل جذب الأعمال ودعمها والارتقاء بها.

تجدر الإشارة إلى أن اجتماع الأعمال يأتي بعد إطلاق غرفة أبوظبي إستراتيجيتها الجديدة للسنوات الثلاث القادمة والتي تضمن لها لعب دور فاعل في دفع عجلة نمو اقتصاد أبوظبي وتجسيد مكانتها كصوت القطاع الخاص. وتماشياً وأهداف استراتيجيتها الجديدة، تستهدف الغرفة تمكين القطاع الخاص في أبوظبي وتعزيز تنافسيته وجعل الإمارة الخيار الأول لممارسة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول العام 2025.

معرض الدفاع العالمي و«SAMI» يوقعان مع شراكة إستراتيجية تعاون حتى 2028

جانب من توقيع الاتفاقية

أعلن معرض الدفاع العالمي الحدث الأبرز في مجال صناعة الدفاع والأمن عن تجديد شراكته الوطنية الإستراتيجية للنسخ الثلاث القادمة مع شركة SAMI الشريك الوطني الرائد في قطاع الصناعات الدفاعية والأمن، إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، جاء ذلك بعد إعلان الهيئة العامة للصناعات العسكرية الجهة المنظمة للمعرض عن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – للنسخة الثانية للمعرض والتي سيتم تنظيمها خلال الفترة من 4 إلى 8 فبراير 2024م بالعاصمة الرياض، حيث شهدت نسختّه الأولى نجاحاً كبيراً على كافة الأصعدة، من خلال عقد شراكات استراتيجية نوعية والإعلان عن عقود تسليح وصفقات مليارية.

وجرت مراسم توقيع الرعاية أمس الخميس 16 فبراير 2023م، بمقر شركة SAMI، بحضور المهندس وليد بن عبدالمجيد أبوخالد الرئيس التنفيذي لشركة SAMI، وسلطان المالك المستشار وكبير الإداريين في المكتب التنفيذي لمحافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية وأمين اللجنة الإشرافية لمعرض الدفاع العالمي، ووائل بن محمد السرحان الرئيس التنفيذي للتواصل والخدمات المساندة في SAMI فيما مثّل المعرض أماندا ستينر الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية.

وبموجب هذه الرعاية تسعى الشركة إلى تحقيق مستهدفاتها وفق عمل تكاملي وبتضافر الجهود مع معرض الدفاع العالمي والمتمثلة في المساهمة في دعم توطين 50% من الإنفاق الحكومي على المعدات والخدمات العسكرية بحلول العام 2030، فضلاً عن تحقيق تطلعات حكومة المملكة العربية السعودية الرامية إلى تنظيم معرض عالمي متخصص ضمن أفضل معارض الدفاع والأمن في العالم، وأن تكون المملكة مركزاً عالمياً لتنظيم المعارض، بما يوازي موقعها الاستراتيجي في قلب سلاسل الإمداد.

وبهذه المناسبة أوضح وائل السرحان، أن الشراكة مع معرض الدفاع العالمي ستتيح العديد من الفرص لتحقيق الشراكات والتعاون على المستوى الدولي، لدعم جهود المملكة المستمرة للارتقاء وتوسيع نطاق القدرات المحلية، بما يعزز مكانة معرض الدفاع العالمي، بصفته منصّة فعالة تربط بين الصناعة المحلية المتنامية والشركات الرائدة في هذا المجال من كافة أنحاء العالم، لاستكشاف فرص نقل التقنية والمعرفة والابتكار، وتوفير فرص العمل، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وأشار السرحان إلى أن SAMI ستعمل بشكل تكاملي مع معرض الدفاع العالمي على استعراض قدرات المملكة في المجالات الدفاعية أمام الزوار من خبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا القطاع الواعد، كما تتيح هذه الشراكة الفرصة لعرض التقنيات الحديثة، وتحقيق وبناء الروابط والعلاقات التجارية لنطاق واسع من المشاركين الدوليين في معرض الدفاع العالمي.

وقد أعربت أماندا ستينر عن سعادتها بتجديد الشراكة مع SAMI، باعتبارها إحدى أبرز الشركات العملاقة في القطاع على مستوى المنطقة، وذلك بعد أن أسهمت الشراكة في تحقيق مستهدفات النسخة الأولى من المعرض عبر تسليط الضوء على مستقبل الدفاع وتعزيز آفاقه، بالإضافة إلى تسريع تطوير صناعة الدفاع في المملكة.وبيّنت أماندا ستينر أن المعرض يعمل على تطوير ثقافة الابتكار والريادة لمستقبل الصناعات الدفاعية في المملكة، وإلهام أجيال المستقبل من الكوادر الوطنية للنجاح في قطاع الصناعات الدفاعية، وذلك عبر إبراز المملكة بصفتها مركزاً للفكر في مجال الصناعة الدفاعية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى كون المعرض حلقة وصل بين مجتمع الدفاع العالمي وأبرز متخذي القرار في الصناعة العسكرية والدفاعية المحلية والإقليمية، ويقدم للمشاركين فرصاً لتوطيد العلاقات مع أبرز الجهات الرئيسية في هذا القطاع.الجدير بالذكر أن معرض الدفاع العالمي يجمع الحكومات وروّاد الصناعة عبر سلاسل الإمداد الدفاعيّة والأمنيّة من جميع دول العالم ليرسموا ملامح مستقبل الدفاع، عبر استعراض الابتكارات الناشئة والمتطورة خلال العقد المقبل، وتقديم أحدث المنتجات والقدرات المتطورة للباحثين والمطورين والشركات الناشئة، على مدار أيام المعرض.

«ديليفرو» تتعاون مع مطعم خنين لتقديم «كرك» مجاني للسائقين

ضمن مبادرتها المستمرة "أبطال ديليفرو"، تعاونت الشركة هذا الشهر مع مطعم خنين الكويتية، لتقديم مشروبات كرك مجانية للسائقين يوميًا خلال شهر فبراير، ليستمتعوا بمشروب محلي دافئ خلال شهر الأعياد الوطنية في الكويت.وتأتي هذه المبادرة ضمن عدد كبير من المبادرات التي تحرص عليها ديليفرو لضمان راحة وسلامة السائقين على مدار العام، مثل التدريبات المتواصلة على السلامة المرورية والإسعافات الأولية، وتقديم الأدوات التي يحتاجها السائق في المواسم المختلفة من العام، وتوفير استراحات للسائقين في مختلف مناطق البلاد، وغيرها الكثير. وفي هذا الصدد، قالت سهام الحسيني، المدير العام لديليفرو الكويت: "نشكر مطعم خنين على الاشتراك معنا في هذه اللفتة المستحقة لشكر سائقينا على جهودهم والتزامهم. نفخر بتعاوننا مع شريك محلي مثل خنين، خصوصًا في هذه الأوقات التي نحتفل فيها بأعياد البلاد. ونتمنى أن يستمتع السائقون بتجربة الكرك المحلي اللذيذ، بينما نعدهم بالمزيد من هذه المبادرات مستقبلًا." منذ إطلاق مبادرة "أبطال ديليفرو" قبل أربع سنوات، تعاونت ديليفرو مع العديد من المطاعم والمقاهي المحلية لتقديم الشكر والامتنان للسائقين على جهودهم.

«الكويتية للاستثمار» تنقل ملكية 28.8 مليون سهم في «العقارية القابضة»

أعلنت بورصة الكويت قيام الشركة الكويتية للاستثمار نقل ملكية 28.87 مليون سهم في الشركة الكويتية العقارية القابضة.

وحسب بيان لبورصة الكويت، فقد أجريت الصفقة عند سعر 32.9 فلس، منوهة بأن رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي وصل إلى صفر.

يذكر أن رأسمال "الكويتية العقارية" يبلغ 19.10 مليون دينار، موزعاً على 191.04 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس. وتعد مجموعة الامتياز الاستثمارية ومجموعتها أكبر مساهم في "الكويتية العقارية" بنحو 32.23 %، وتتبعتها مجموعة الصناعات الوطنية ومجموعتها بـ22.57 %، بحسب البيانات المنشورة على موقع بورصة الكويت التي تكشف أن ملكية الشركة الكويتية للاستثمار في "الكويتية" كانت تبلغ 15.11 % كما في 3 يناير 2019.

يذكر أن "الكويتية العقارية" تحولت للخسائر في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 234.92 ألف دينار، مقارنة بأرباحها في الفترة نفسها من عام 2021 البالغة 1.52 مليون دينار.